المصدر: الاهرام
التاريخ : ١٩ فبراير ٢٠٠٥

شظايا اغتيال الحريرى !

تفجيرات بيروت الضخمة لم تصب رفيق الحريرى ورفاقه والدولة اللبنانية وحدهم وانما امتدت شظايا الانفجار ولاتزال ـ لتنال من أمن واستقرار المنطقة العربية .

وقبل أن تبرد دماء رئيس وزراء لبنان السابق ومرافقيه في مستشفي الجامعة الأمريكية فى بيروت بدأت التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تطفو سريعا فوق السطح.. وانطلقت الماكينة الإعلامية الغربية والتصريحات السياسية الساخنة لتضع المنطقة فوق حقل الغام.. وتوحى بنقلة خطيرة من مجرد التهديد والضغوط الى اتخاذ خطوات عملية فوق الأرض.

كل الاحتمالات الآن أصبحت واردة وكافة السيناريوهات باتت مطروحة وتم فتح الباب على مصراعيه أمام التدخل الدولى السافر فى لبنان.. واتخاذ اجراءات عقابية ضد سوريا .. وضم ايران الى القائمة التى ستدفع ثمن سفك دماء الحريرى.. وربما كان كل هذه الأطراف بريئة منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب!!

والي أن تكشف الأيام المقبلة تفاصيل الصورة بشكل أوفى وأوضح.. والي أن تظهر التحقيقات الأصابع الخفية وراء هذا العمل الاجرامي وربما المخطط «الجهنمى» للمنطقة نحاول أن نرصد من خلال هذا التحقيق الذى شارك فيه مراسلونا فى بيروت ودمشق وواشنطن بعض ملابسات وتداعيات هذا الحادث الغامض.. والتحركات المنتظرة على الساحة اللبنانية والعربية والدولية وسط حالة من الضباب الناجم عن تداخل الخيوط وتشابك المصالح.

■ **فى بيروت:** إن غياب الحريرى له تداعيات محلية على لبنان كثيرة، فعلى المستوى السياسى يواجه النظام اللبنانى حاليا عزلة دولية غير مسبوقة وحالة من انعدام الثقة الدولية بالنظام، وهو أمر يتطلب جهدا كبيراً واجراءات عديدة من النظام لمواجهته، خاصة أنه قد يؤدى إلى صدور قرارات دولية أخرى ضده، وهو لم يخرج من أزمة القرار ١٥٥٩ بعد. ويؤكد معظم الخبراء ان اغتيال الحريرى قد يكون بداية لتفجير الوضع اللبنانى الداخلى مرة أخرى، على غرار ما حدث بعد اغتيال الزعيم الناصرى معروف سعد عام ١٩٧٥، وإن هناك شعورا قويا لدى الطائفة السنية على وجه التحديد بأنها تلقت ضربة قوية قد تؤدى الى إضعافها عدة سنوات، فى الوقت الذى تشعر فيه المعارضة اللبنانية بأكملها بأن الضربة موجهة لها، وأن عليها أن تستعد لما هو أسوأ خلال الأيام القادمة. وهذا يعني أن ترفع المعارضة من سقفها السياسى ومن حدة تحركها وهو الأمر الذى ظهر بوضوح فى تصريحات الزعيم الدرزى وليد جنبلاط الذى طالب بحماية دولية للبنان، وفى بيان لقاء قرنة شهوان ـ الذى يمثل المعارضة السياسية ـ والذى حمل سوريا النظام اللبنانى مسئولية ما حدث وطالب بلجنة تحقيق دولية.

التدخل الدولى

ورغم رفض المسئولين اللبنانيين القاطع لأى لجان تحقيق دولية، فإن احتمالات التدخل الدولى فى لبنان بشكل أو بآخر أصبحت مفتوحة على مصراعيها، فمجلس الأمن الدولى طلب من آنان تقديم تقرير اليه عن حادث اغتيال الحريرى، وبالتالى سيطلب آنان معلومات من مسئولين وغير مسئولين فى لبنان حول الموضوع ليتمكن من اعداد تقديره، وقد يكون لمجلس الأمن رأى آخر بالتدخل بشكل أكبر فى الموضوع بعد دراسة التقرير. وبعض الدول الأجنبية بدأت تتحرك بالفعل داخل لبنان عبرسفرائها وبعض المرتبطين بها من اللبنانين لدراسة الوضع والوصول الى تقييم شامل وبحث سيناريوها المستقبل.

كما أن هذه التداعيات سيكون لها تأثير كبير على الانتخابات النيابية التى ستجرى خلال شهر أبريل المقبل، من عدة زوايا ففى بيروت ـ معقل الحريرى الانتخابى ـ قد يتيح غياب رئيس الوزراء السابق الفرصة أمام بعض القيادات القديمة للعودة مرة أخرى الى الساحة النيابية، وسيكون له تأثير كبير على موقف مرشحى تيار المستقبل الذى كان يتزعمه رفيق الحريرى، رغم أن نجله بهاء الحريرى سيخوض هذه الانتخابات غالبا وسيفوز بدون مشاكل، لكن المشكلة الحقيقية ستكون فى مدى نجاح بهاء فى تزعم قائمة انتخابية لكل بيروت. تنجح بالكامل كما كان يفعل والده، وهو أمر لا يرتبط بالامكانيات المادية فقط، وإنما يرتبط أيضا بشخصية رفيق الحريرى وخبرته ونكائه المميز.

لكن فى المقابل فإن المعارضة التى كانت مقربة من الحريرى فى الأشهر الأخيرة بزعامة وليد جنبلاط، ستستفيد من حادث اغتيال الحريرى فى اكتساب مزيد من أصوات الناخبين الذين هالهم هول الحادث، وأصبح لديهم تعاطف إنسانى كبير مع اتباع الحريرى واصدقائه، حتى لو كانوا مختلفين معهم سياسيا أحيانا، وهو أمر يعنى أن حصة المعارضة ـ خاصة فى جبل لبنان ـ قد تزيد بدرجة كبيرة فى هذه الانتخابات، وبالتالى ستنتقل الخلافات السياسية الحادة الحالية الى مجلس النواب المقبل، وهو المجلس الذى سيكون عليه بعد عامين اختيار رئيس الجمهورية الجديد. علاوة على أن حادث اغتيال الحريرى سيجعل قوى دولية كثيرة منتبهة للغاية لما يحدث فى هذه الانتخابات، وستقوم بمراقبتها بعدة طرق والتأكد من نزاهتها، وقطع الطريق على أيه محاولة للتدخل فيها وخاصة من جانب السلطة اللبنانية.

استبعاد الحرب الأهلية

ورغم ذلك فإن المراقبين يستبعدون وقوع حرب أهلية لبنانية مرة أخرى، لتنبه القيادات السياسية والروحية اللبنانية لهذا الأمر وحرصا على تداركه بأى شكل، والتعامل مع الموقف بعقلانية شديدة.

وعلى المستوى الاقتصادى فإن الخسائر اللبنانية قد تكون ضخمة للغاية، فالاقتصاد اللبنانى يعانى من ديون خارجية وصلت الى ٤٠ مليار دولار، والحريرى هو الوحيد الذى نجح فى عقد مؤتمرى باريس ١ و٢ للدول التى تقدم مساعدات للبنان، ونجح خلالهما فى جذب مزيد من الأموال الى لبنان، وإعادة جدولة جزء من الديون، وكانت ثقة هذه الدولة الشخصية فى الحريرى هى السبب الرئيسى فى موافقتها على مساعدة الاقتصاد اللبنانى، والأن سيتوقف كل ذلك وستتصاعد مشكلة المديونية الخارجية مرة أخرى. والأهم من ذلك تأثر مناخ الاستثمار فى لبنان بغياب واحد من أهم رجال الأعمال، والشعور بعدم الأمان، وهو ما سيؤدى إلى هروب الكثير من المستثمرين. وإذا كان الاقتصاد اللبنانى يعتمد على السياحة بالدرجة الأولى فإن نقيب اصحاب الفنادق فى لبنان بيار أشقر يؤكد أن اغتيال الحريرى أدى بالفعل الى تراجع حركة السياحة بنسبة ٨٠٪، وأن الموسم السياحى الصيفى المقبل قد يكون من أسوء المواسم السياحية فى لبنان، وان صورة لبنان السياحية قد اهتزت

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بيروت : مواجهة شبح «التدويل» بعد انهيار جسر التواصل مع أوروبا والعرب

جنبلاط يستفيد برلمانيا.. وتساؤلات حول قدرة بهاء فى تزعم قائمة والده

دمشق: من اغتال الحريرى كان هدفه إثارة الاطراف الدولية

واشنطن: فرصة ذهبية لتصعيد الضغوط على دمشق وطهران

اشترك فى التحقيق

بيروت - من **فتحى محمود**
دمشق - من **محمود عبدالوهاب**
واشنطن - من **خالد داود**

جدا بغياب الحريرى. ولم يكن رفيق الحريرى مجرد رئيس وزراء سابق مثل العديدين غيره الذين يحملون نفس اللقب فى لبنان، ولكنه كان الجسر الذى يربط بين لبنان والعرب وأوروبا فى وقت واحد، ولذلك فإن تداعيات عملية إغتياله ستظهر بشكل كبير فى هذه الحلقات الثلاث محليا وإقليميا ودوليا، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات اللبنانية السورية فى مواجهة الغرب، وسيفتح الباب أمام تدويل الأوضاع اللبنانية بشكل أو بآخر.

ورغم الاتهامات التى وجهها البعض - بشكل مباشر أو غير مباشر - الى سوريا فى حادث الاغتيال، فإن عدد كبير من المحللين يرون أن سوريا هى الخاسر الأكبر من هذا الحادث، فعلى المستوى الدولى لعب الحريرى دورا فى محاولة حل الخلافات بين سوريا وفرنسا عدة مرات، وكان جسرا للتواصل بينهما حتى بعد صدور القرار ١٥٥٩ طوال فترة بقاء الحريرى فى السلطة، وخاصة ان شيراك كان يعتبر الحريرى حلقة الوصل الأساسية بين فرنسا ولبنان والمنطقة العربية بشكل عام ومفتاح للمصالح الفرنسية الاقتصادية والسياسية فى لبنان.

ولذلك فإن فرنسا تشعر بأن مصالحها قد أغتيلت فى لبنان باغتيال الحريرى، وان ما حدث هو تحد سورى لها، رغم أنها لم توجه اصابع الاهام رسمياً الى دمشق، لأن الاغتيال جاء فى لحظة تكثفت فيها الخلافات بين المعارضة اللبنانية المدعومة من الحريرى وفرنسا ونظام الحكم المدعوم من سوريا.

قلب الطاولة

لكن المحللين فى لبنان يجمعون على أن سوريا تستطيع قلب الطاولة، وتحويل كل ما يحدث لمصلحتها إذا تم الكشف عن مرتكبى حادث الاغتيال وتفاصيله واثبتت التحقيقات فعلا وجود منظمة أصولية تقف خلف الحادث، بالإضافة إلى قبول سوريا تطبيق القرار ١٥٥٩ وخاصة ما يتعلق بسحب القوات السورية من لبنان، وأن تدعم سوريا عملية إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة فى لبنان فى شهر ابريل المقبل دون أى تدخل محسوب عليها فى هذه الانتخابات. ويشير الدكتور نبيل شبارو خبير العلاقات الدولية يرى إنه حتى لو تم ضبط منفذى عملية اغتيال الحريرى، فإن الإدارة الامريكية ستستمر فى استغلال هذا الحادث للضغط على سوريا حتى تحقق أهدافها، وسيكون الهدف المعلن للضغوط الامريكية هو إخراج القوات السورية من لبنان والحد من النفوذ السورى على السلطة اللبنانية، ومحاولة تطويق حزب الله. ويؤكد بذلك ايضا ان هناك معطيات كثيرة تعرقل أى محاولة لنزع سلاح حزب الله من أهمها استمرار الاحتلال الاسرائيلى لمزارع شبعا، والانتهاكات الاسرائيلية المستمرة للسيادة اللبنانية، وربط سوريا بموضوع حزب الله بانسحاب اسرائيل من الجولان لأن ورقة الحزب هى أهم ورقة تملكها سوريا الآن فى مواجهة اسرائيل.

ترويض سوريا وإيران

لكن الأهم هى الاهداف الامريكية البعيدة عن لبنان وأهمها ترويض سوريا للتعاون أكثر مع أمريكا فى العراق وخاصة فيما يتعلق بعلاقات سوريا مع الطائفة السنية واعضاء حزب البعث فى العراق، وما يقال عن زوال النظام العراقى السابق والاموال التى تم تهريبها الى الخارج.

كما أن بعض الأطراف الدولية من مصلحتها وجود بؤر توتر جديدة فى لبنان وسوريا، لصرف النظر عما يحدث فى العراق أو فى بعض المناطق الأخرى، ولاغراق المنطقة فى دوامة من الخلافات والتوتر تبيح التدخل الاجنبى القوى. ويوضح الدكتور شبارو إن الادارة الامريكية ستستغل هذا الحادث أيضا فى تصعيد الضغوط على ايران، باعتبار أن ايران هى الحاضن الرسمى لحزب الله، ولها أصابع كثيرة فى لبنان، بالإضافة إلى التنسيق السورى الايرانى المستمر، ووجود معارضة سورية ايرانية للوجود الامريكى فى العراق. كما يشير الى أن اسرائيل أيضا ستنتهز الفرصة للضغط على سوريا لوقف أى تعاون بينها وبين بعض الفصائل الفلسطينية.

الحريرى صديق سوريا

وفى النهاية: فإن سوريا أبعد ما تكون عن عملية اغتيال الحريرى، فالحريرى كان صديقاً لسوريا ولم يكن معارضاً على غرار جنبلاط أو الكاردينال صفير، ومعارض الحريرى للتمديد للرئيس أميل لحود كانت لأنه لا يستطيع التعامل مع الرجل وبالتالى من يرشح نفسه لرئاسة الوزراء وليس إعتراضاً على ما أسماه البعض الإلتفاف حول الدستور فالحريرى نفسه هو الذى أدار جلسة مجلس الوزراء التى أقرت التمديد. الملاحظة الثانية أن الحريرى كان معارضا لين العريكة فهو بحكم عمله فى المال والاستثمار يتقن قاعدة لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة ويتقن لعبه الاختلاف المهذب. فضلاً عن ذلك فهو كان على علاقة وثيقة يعرف تفاصيلها الكل بعدد من أركان الحكم فى سوريا. ولكن الذين خططوا للعملية ونفذوها إختاروا الحريرى لأنه شخصية لها صداقات دولية كفيلة بأن تدفع أطراف دولية للتحرك الفعلى - إنتقاماً للرجل - وحزناً على مصالحها الخاصة التى ضاعت بسبب رحيله. وليس سراً أن حرم الرئيس الفرنسى جاك شيراك تعمل فى إحدى مؤسسات الحريرى فى باريس براتب فوق الخيال. وجهاز الإستخبارات الذى نفذ العملية هو الذى يملك تكنولوجيا أمريكية تسمح بالتشويش وتعطيل أجهزة الاستشعار للمتفجرات المزودة بها كل سيارات موكب الحريرى والتى لم تعمل ولم تنذر ولم تحذر!!

صناعة أمريكية

فضلاً عن ذلك فإن المعلومات الأولية التى صدرت عن الأمن العام اللبنانى تقول أن اعادة المتفجره المستخدمة كانت تزن ١٥٠ كيلو جراماً من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أحدث جيل من مادة T.N.T وهى نوعية لم يعرفها لبنان قبلاً وبالتأكيد ولا سورية فهى صناعة أمريكية.

فى ضوء المستفيد من جريمة الإغتيال والمتضرر منها وملابساتها الأمنية لمن يكون صعباً التأكيد بإتهام الموساد الإسرائيلي بإرتكابها . وله تاريخ مشابه فى لبنان وفى عدد من العواصم العالمية فى عمليات يسميها «إغتيال لتسريع عجلة الإحداث وإثارة أطراف أخرى». وستسارع الولايات المتحدة لتطوير ضغوطها على سوريا وإيران، لدفع سوريا الى سحب قواتها من لبنان، وتفتح الباب لتدويل قضايا لبنان الداخلية خاصة الفرقاء اللبنانيين الذين يرتبطون بالخارج. وممارسة ضغوطها المسلحة لنزع سلاح حزب الله وأبعاده عن الجنوب والشمال الإسرائيلي، ودفع سورية إلى مساومة سياسية لكى تساعد الولايات المتحدة فى تحرير المشروع الأمريكى فى شرق المتوسط مقابل إحياء المسار السورى فى عملية السلام. وهذه المطالب والسيناريوهات التى ستتولى تطبيقها وطرحها على الواقع يرتبط تنفيذها بالإرادة المقابلة.. وبصمود سوريا وبالوعى العربى للأزمة كلها ويدعم سوريا عربياً فى مواجهة العبث المجنون الذى فتح أبواب الجحيم فى شرق المتوسط

فرصة ذهبية

وفى واشنطن: جاءت واقعة الاغتيال لتمنح الادارة الامريكية فرصة ذهبية من أجل تصعيد الضغوط على دمشق ودفعها نحو تنفيذ القرار الذى سعت الولايات المتحدة لإصداره من مجلس الأمن، رقم ١٥٥٩، والداعى لسحب القوات السورية المتمركزة فى لبنان.

ورغم أن المسئولين الأمريكيين حاولوا قدر امكانهم التزام الحذر فى عدم تحميل دمشق مباشرة مسئولية عملية الاغتيال، والقول حتى نهاية الأسبوع الحالى بأنهم لا يملكون ما يكفى من أدلة لاتهام أى طرف، فإن وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس رأت فيما حدث تأكيد على أن دمشق فشلت على الأقل فى اثبات مبررات تواجد قواتها الآن بدعوى حماية أمن لبنان، بل أن تواجدها هناك وسط معارضة شعبية هو الذى خلق المناخ الذى سمح بوقوع حادثة الاغتيال. وتأكد اتجاه واشنطن نحو التصعيد مع سوريا ومواصلة الضغوط عليها بقرار وزارة الخارجية السريع بسحب السفيرة الأمريكية من دمشق للتشاور العاجل، وذلك بعد أن أبلغت المسئولين السوريين رسالة تضمنت على ما يبدو تحذيرا واضحا بأنه على الحكومة السورية التحرك العاجل نحو معالجة الوضع فى لبنان وتنفيذ القرار رقم ١٥٥٩. وتمسكت رايس بنفس التوجه فى مؤتمرها الصحفى المشترك مع وزير الخارجية أحمد أبو الغيط حين قالت صراحة أن «العلاقات لا تتحسن، بل تسوء مع دمشق». وأن «العلاقات السورية الأمريكية لا تمضى فى اتجاه إيجابى». كما أكدت استعداد الولايات المتحدة للمساعدة فى التحقيق فى مقتل الحريرى «لو طلب منها ذلك» ولكنها لم تتبن رسميا مطالبة بعض الأطراف الدولية واللبنانية بتحقيق دولى فى الحادث. هذه اللهجة المتشددة دفعت الكثير من المراقبين نحو التساؤل عن التحرك الأمريكى المقبل، مع استبعاد واضح لاحتمال اتخاذ أى تحركات عسكرية فى ضوء المأزق الأمريكى الحالى فى العراق. وتركزت التوقعات على احتمال لجوء الإدارة الأمريكية لفرض المزيد من العقوبات على دمشق وفقا لقانون محاسبة سوريا الذى أصدره الكونجرس وأقره الرئيس بوش منتصف العام الماضى. ولم تستبعد رايس هذا الاحتمال وقالت أن الولايات المتحدة تدرس كافة البدائل المتاحة أمامها، ولكن لم يبدو من لهجتها أنه سيتم اللجوء إلى هذه الخطوة على الفور، مع الاكتفاء حتى الآن بإجراء استدعاء السفيرة الأمريكية فى دمشق. كما يشير المراقبون إلى أن العقوبات المتبقية فى قانون محاسبة سوريا ستبقى رمزية نسبيا فى حال تبنيها، وإن كانت ستبقى رسالة قوية لدمشق أن العلاقات مع واشنطن ستواصل تدهورها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية